

«كلنا إرادة» تحت السلطات المعنية على تطبيق قانون حق الوصول الى المعلومات

٣ أيلول ٢٠١٩

بيروت، قانون حق الوصول الى المعلومات لا يقتصر فقط على حق المواطنين بطلب المعلومات، بل يتضمن حقوقاً أخرى منها ما لا يتم تطبيقه كتعليق القرارات الإدارية غير التنظيمية ونشر جميع المذكرات ذات الطابع التطبيقي ونشر تقارير حول مصاريف الإدارات ونشر تقارير سنوية لجميع الإدارات المعنية. من هذا المنطلق، عقدت منظمة «كلنا إرادة» بالتعاون مع «المفكرة القانونية» مؤتمراً صحفياً يوم الثلاثاء ٣ أيلول، في فندق مونرو في بيروت، حول «تعطيل حق الوصول للمعلومات هو تحصين للفساد».

حضر المؤتمر كل من النائب السابق **غسان مخيبر**، الذي عمل طيلة وجوده في المجلس على إقرار قانون حق الوصول الى المعلومات، بالإضافة الى **مبادرة غربال** التي عملت عن كثب مع الإدارات لتطبيق القانون ونشرت عام ٢٠١٨ تقريراً حوله. جاء هذا المؤتمر بعد صدور قرار عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠١٩ برفض طلب قدمته جمعيتنا «كلنا إرادة» و «المفكرة القانونية» للحصول على معلومات بشأن ملف إنتاج الطاقة الكهربائية.

«ان مخالفة قانون حق الوصول إلى المعلومات ليست الأولى من نوعها، بل تكاد تكون الإدارات التي تخالف هذا القانون أكثر من الإدارات التي تنفذه بأمانة، وذلك وفق العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية»، اشارت المديرية التنفيذية لمنظمة «كلنا إرادة» هلا بجاني في كلمة منضمتي «كلنا إرادة» و «المفكرة القانونية».

وقد أتى هذا القرار بمثابة تراجع رسمي من قبل الحكومة عن التزامها بتطبيق قانون حق الوصول الى المعلومات الذي يشكل ركناً أساسياً من أركان الشفافية والمحاسبة.

«يشكل هذا القرار ترجعا عن مواقف الحكومة السابقة والتي كانت ذهبت إلى حد استثمار صدور القانون ونفاذه في محافل وتقارير دولية عديدة، لإثبات أنها جادة في مكافحة الفساد وآخرها تقرير للإعلان عن إنشاء موقع إلكتروني لمواكبة تطبيق القرار، تبين فيما بعد أنه لا يعمل»، شددت بجاني.

ثمّ دعت المنضمتين الحكومة أن تعود وتؤكد في بيان واضح اللهجة ومن دون لبس، التزامها الأخلاقي والدستوري بتنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات، مع التعميم على جميع الإدارات العامة وجوب تنفيذه.

وختمت بجاني: «ندعو مجلس شورى الدولة إلى تأدية دوره في تحقيق دولة القانون وضمان حقوق المواطنين وحرّياتهم ودورهم في مكافحة الفساد الذي ينهش بالدولة، من خلال إبطال هذا القرار، كما ندعو البرلمان الى فتح تحقيق في تمنع الإدارة العامة عن تنفيذ قوانينه المتصلة بمكافحة الفساد».

بدوره، شدد مؤسس ومدير مبادرة غربال اسعد ذبيان على جهد المبادرة لشرح قانون حق الوصول إلى المعلومات لأكثر من ١٠٠ إدارة الذي لم تتوقع السلطات السياسيّة أن يتلقفه الأفراد والمجموعات والمؤسسات ويصوّروا على تطبيقه ولكن فقد ١٨ إدارة من أصل ١٣٣ أبدوا استعدادهم لتطبيق القانون.

وأضاف: «عملنا لمدة عام على مراقبة موازنة الدولة اللبنيّة والنفقات المعقودة في العام الأول الذي شهد موازنة صادرة عن المجلس النيابي وعلى الرغم من تحسّن النتائج في رد أكثر من ٦٥ إدارة من أصل ١٤٠ على طلباتنا، إلا أنّ ٣٢ فقط هي التي زودتنا ببياناتها وحساباتها الماليّة.»

وختم المؤتمر النائب السابق غسان مخيبر مشيراً الى وجود إدارات لا تعتبر نفسها ملتزمة بتطبيق قانون حق الوصول الى المعلومات، كالقضاء وعدد من الشركات والمؤسسات التي تعنى بالخدمة العامة، ما يسلب الضوء على مشكلة أخرى في تطبيق هذا القانون وهي توسيع إطار الإدارات الملزمة بالتطبيق والزامها بالقانون.

وسلّط مخيبر الضوء الى عدم حاجة طالب المعلومات لتبيان صفة ومصلة او سبب حاجته للمعلومات ما يشكل أهمية كبيرة مع محاولة لبنان الانضمام الى منظومة الحكومة المفتوحة، ففكرة حق الوصول الى المعلومات غير مرتبطة بضرورة استعمالها في المحكمة او الاعلام بل مرتبطة فقط بمبدأ شفافية عمل الإدارات.

وحضر المؤتمر كل من النائب نعمة افرام والنائب جورج قبيس لتأكيد دعمهم لعمل «كلنا إرادة» و «المفكرة القانونية» وضرورة تطبيق قانون حق الوصول الى المعلومات.

على إثر المؤتمر، أطلقت «كلنا إرادة» و «المفكرة القانونية» عريضة للمطالبة بتطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات وتأكيد ضرورة تنفيذ هذا القانون الذي يشكل ركنا أساسيا من أركان الشفافية والمحاسبة.

###

«كلنا إرادة» هي منظمة مدنية للإصلاح السياسي تؤمن بالقدرة على وضع أسس لدولة عصريّة، آمنة، فعّالة عادلة ومستدامة من خلال إدارة قويّة وعادلة. تمويلها لبنياني بحث يأتي من مواطنين لبنانيين، مقيمين ومغتربين، يسعون لإحداث تغيير إيجابي في وطنهم. تؤمن «كلنا إرادة» بالشفافية والمحاسبة ومشاركة المواطنين كمكوّن أساسي للإدارة الجيدة وأن القدرة على التأثير في مسار الإصلاح السياسي بحاجة إلى نشر الوعي حول القضايا العامّة تزامناً مع العمل على حلّها. ويمكن أن يتم ذلك عبر إشراك مكونات المجتمع كافة: المواطنون المعنّون أو المهتمّون في الشأن العام، المنظمات غير الحكومية والخبراء. كذلك البلديات وأعضاء البرلمان والحكومة.

لمزيد من المعلومات

ستفاني كوسا

المسؤولة الإعلامية

كلنا إرادة

E communication@kulluna-irada.org

T +961.1.640020